مستشارك
النقـــابي

نحو اتفاقية دولية
للتفتيش على عمل المنصات والعمل عن بُعد...

حماية العمال وضمـــان الالتـــزام

الباحث العمالي حسن البربـري

نحو اتفاقية دولية للتفتيش على عمل المنصات والعمل عن بُعد ..... حماية العمال وضمان الالتزام

المقدمة

يشهد سوق العمل العالمي تحول بفعل انتشار المنصات الرقمية ونماذج العمل عن بُعد مما يعيد تشكيل العلاقة المهنية التقليدية بين العامل وصاحب العمل، ويغيّر مفهوم مكان العمل ويطرح أدوات جديدة للرقابة حيث في هذا النمط لم تعد علاقة العمل مقيدة بموقع جغرافي أو بإشراف إداري مباشر، بل تعتمد على وسيط رقمي يُوظّف الخوارزميات لتنسيق المهام وتحديد الأجور وترتيب تقييمات الأداء تلك الخوارزميات أصبحت تلعب دور حاسم في التحكم في ظروف العمل ,مع زيادة الاعتماد على العمل الحر والمهمات قصيرة المدى.

تشير بيانات حديثة إلى أن العمل على المنصات الرقمية يتوسع بسرعة في العديد من المناطق مما يجذب أعداد كبيرة من العمال الباحثين عن دخل إضافي أو بديل للعمل التقليدي على سبيل المثال أظهرت دراسة شاملة أجرتها منظمة العمل الدولية في أمريكا اللاتينية والكاريبي أن العمال على المنصات الرقمية غالبا ما يكونون شباب وأعلى تعليم لكن العديد منهم يعتمدون على هذه الأعمال كمصدر دخل ثانٍ، مع مستويات دخل متقلبة واقترابها في كثير من الحالات من مستويات الحد الأدنى للأجور، إضافة إلى نقص التغطية بالحماية الاجتماعية وقد أشار التقرير إلى أن 52% من هؤلاء العمال لا يعتمدون على العمل الرقمي كمصدر الدخل الرئيسي، و40% منهم غير مغطّين بنظم التأمين الصحي أو الحماية الاجتماعية.

كما يؤكد البنك الدولي في تقريره " عمل بلا حدود " أن العمل عبر المنصات الرقمية نما بشكل ملحوظ في البلدان النامية مع زيادات تتراوح بين 25% و40% في عدد العاملين في هذا القطاع في بعض الاقتصادات الناشئة، وخاصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، التصميم الرقمي، الترجمة، والتسويق الرقمي.

هذه التحولات تعكس ظهور شكل جديد من سوق العمل لا يتناسب مع أطر العمل التقليدية التي تطبقها اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم 81 (التفتيش في الصناعة والتجارة) ورقم 129 (التفتيش في الزراعة)، والتي تفترض وجود علاقة عمل واضحة وموقع عمل محدد ,في المقابل يعتمد العمل على المنصات الرقمية على خوارزميات تتخذ قرارات حاسمة بشأن من يتلقى المهام كيفية تقييم الأداء وتحديد الأجور مما يجعل من الصعب على أنظمة التفتيش التقليدية مراقبة الامتثال للمعايير الأساسية وحماية حقوق العمال.

تستند أنظمة التفتيش التقليدية في معظم دول العالم إلى اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 81 الخاصة بنظم التفتيش في الصناعة والتجارة ورقم 129 المتعلقة بالتفتيش في الزراعة واللتين تطورت في القرن العشرين بحيث تتناسب مع علاقات العمل القائمة على وجود منشآت وأماكن عمل محددة وعلاقات عمل واضحة بين العامل وصاحب العمل، يمكن لمفتشي العمل زيارتها ميدانياً والتحقق من الامتثال للمعايير الأساسية لكن هذا النموذج يواجه ثلاث مشاكل جوهرية في ساحة العمل الحديثة التي يقودها الاقتصاد الرقمي:

أولا :- غياب العلاقة الوظيفية التقليدية هو السمة الأبرز لعمل المنصات الرقمية في كثير من الحالات تُصنّف المنصات عمالها كمقاولين مستقلين وهو ما يجعل من الصعب على أنظمة التفتيش التقليدية التدخل بشكل مباشر لأن العلاقة القانونية بين العامل والمنصة لا تُعد علاقة عمل تقليدية. هذا التحايل المؤسسي يُعقّد قدرة الحكومات التفتيش على إثبات وجود التزامات قانونية يمكن مراقبتها أو تطبيقها خاصة فيما يتعلق بالأجور والتأمينات وساعات العمل.

ثانيا :- طبيعة العمل عن بُعد وعبر الإنترنت تعني أن أداء المهام غالباً ما يتم من منازل العمال أو من مواقع افتراضية ,ما يجعل الزيارات الميدانية التقليدية غير قابلة للتطبيق بشكل كامل فوفق تقرير منظمة العمل الدولية كثير من عمال المنصات يعملون من بيئات افتراضية بعيدة مما يحدّ من قدرة التفتيش على الوصول إلى بيانات التشغيل أو مراقبة ميدانية فعّالة، خاصة مع احترام قوانين الخصوصية التي تمنع الاطلاع على بيانات منصات خاصة.

ثالثاً، التعقيد العابر للحدود لتشغيل المنصات الرقمية يوصل أنشطة العمل إلى ما هو أبعد من الحدود الوطنية، الأمر الذي يعقد إمكانيات التنسيق بين أجهزة التفتيش المحلية. في حين أن الاتفاقيات التقليدية تفترض نطاقاً وطنياً لأعمال التفتيش والإنفاذ، فإن منصات رقمية تعمل عبر دول متعددة تتطلب آليات تنسيق دولية وتبادل معلومات عابر للحدود ليس متوفراً بكفاءة حالياً في معظم التشريعات الوطنية.

كل هذه العوامل تؤدي إلى فجوة بين التشريعات القائمة والممارسة الحقيقية لسوق العمل الرقمي، وتخلق بيئة يمكن أن تنشأ فيها أشكال جديدة من عدم الالتزام بالمعايير الأساسية مثل الأجور العادلة، أمان العمل، والحماية الاجتماعية، إذا لم تُعالج هذه الفجوة من خلال أطر تفتيشية مبتكرة تتناسب مع خصائص الاقتصاد الرقمي.

السياق الدولي و الضرورة لاتفاقية دولية

على مدار العقد الماضي شهد الاقتصاد العالمي تحول ملحوظاً نحو نموذج العمل القائم على المنصات الرقمية حيث تُدار علاقات العمل بشكل متزايد عبر خوارزميات التوزيع والتقييم الآلي وأنظمة المراقبة الرقمية ,هذا التحول لا يقتصر على تغيير طريقة تنظيم العمل بل يعيد تعريف العلاقة المهنية نفسها ويضعف قدرة الأطر التقليدية على حماية حقوق العمال. ورغم أن منظمة العمل الدولية أطلقت عملية معيارية لوضع معيار دولي ينظم عمل المنصات الرقمية فإن الفجوة الأكبر لا تزال في **آليات التفتيش والإنفاذ** والتي لم تتطور بنفس سرعة التوسع الرقمي.

تشير البيانات الحديثة إلى أن **عدد المنصات الرقمية النشطة عالمياً تجاوز 650 منصة حتى أكتوبر 2025** تدير ملايين علاقات العمل عبر حدود وطنية مختلفة مما يجعل من الصعب على أجهزة التفتيش الوطنية مراقبة الامتثال أو فرض المعايير القانونية بشكل فعال بالمقابل فإن أقل من **30% من الدول لديها آليات رصد منهجية لعمل المنصات الرقمية** مما يعكس فجوة كبيرة في قدرة الحكومات على تنظيم هذا القطاع. (ILO, 2025)

كما يشير صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يضم أكثر من **2 مليار عامل يمثلون نحو 60% من القوى العاملة العالمية** ما يعني أن غالبية العمال لا يخضعون لأطر حماية تقليدية وأن ضعف الرقابة يمتد ليشمل هذا القطاع الهائل من النشاط الاقتصاد وفي الوقت نفسه

تُقدّر خسائر الإيرادات الضريبية المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية بحوالي **1.7 تريليون دولار سنوياً** وهو مؤشر على التأثير المالي الضخم لفجوات التنظيم والمراقبة. (IMF, 2020; World Bank, 2024)

من جهة الحماية الاجتماعية، تكشف بيانات منظمة العمل الدولية أن نحو **4.7 مليار شخص أي حوالي 58% من السكان لا يتمتعون بتغطية فعالة للحماية الاجتماعية** وهو ما يعكس فجوة واسعة بين توسع العمل الرقمي والحماية القانونية والاجتماعية المتاحة للعمال. (ILO, 2024-2026)

فمع وجود أكثر من 650 منصة رقمية تدير علاقات عمل لملايين العمال عبر حدود وطنية وفي ظل غياب تعريفات إحصائية موحدة وآليات تفتيش متكيفة، تبرز الحاجة الملحة إلى **اتفاقية دولية جديدة تحدّث مبادئ التفتيش لتشمل الوصول الرقمي، التدقيق الخوارزمي، والتعاون العابر للحدود،** بما يتوافق مع توصيات البنك الدولي ببناء أنظمة حماية اجتماعية "سريعة التكييف" لمواجهة الديناميكيات المتسارعة للاقتصاد الرقمي. (World Bank, 2024)

قصور آليات التفتيش التقليدية أمام نموذج عمل المنصات الرقمية

تعتمد أنظمة التفتيش التقليدية على أطر قانونية صُممت في القرن العشرين تمثلها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 81 (التفتيش في الصناعة والتجارة) ورقم 129 (التفتيش في الزراعة) هذه الأطر تفترض أن مكان العمل مادي وواضح وأن هناك علاقة مباشرة وواضحة بين العامل وصاحب العمل ما يمكّن المفتش من زيارة الموقع والتحقق من التزام صاحب العمل بالقوانين وضمان السلامة المهنية وساعات العمل.

لكن نموذج المنصات الرقمية يقدم تحديات جوهرية على عدة مستويات:

البعد المكاني والعمل اللامكاني

تتجاوز المنصات الرقمية الحدود الجغرافية التقليدية إذ ينفذ العمال مهامهم من منازلهم أو مواقع متفرقة في بلدان مختلفة ما يجعل التفتيش الميداني التقليدي غير مجدٍ فلم يعد المفتش قادر على مشاهدة بيئة العمل مباشرة ولا يمكنه متابعة الأداء أو ظروف السلامة الميدانية كما كان يحدث في المصانع أو المزارع.

التحكم الخوارزمي واحتكار البيانات

تعتمد المنصات على أنظمة خوارزمية لإدارة جميع جوانب العمل من حيث توزيع المهام وتقييم الأداء وتحديد الأجور وحتى فصل العاملين, هذه البيانات غالباً ما تكون محجوبة أو محتكرة لدى المنصة مما يحدّ من قدرة السلطات على التدقيق أو كشف الانتهاكات فالتفتيش التقليدي الذي يقوم على الزيارات والتحقق من السجلات الورقية يصبح غير قادر على مواكبة هذا النوع من الإدارة الرقمية.

غياب الشفافية والتقييم الرقمي

التركيز التقليدي للمفتش على السلامة المهنية وساعات العمل لم يعد كافياً في بيئة المنصات الرقمية حيث يواجه العمال مراقبة رقمية مستمرة وتقييم آلي ودخل متقلب وغير منتظم ناهيك عن

الفصل عن العمل فأي محاولة للتفتيش بالمفاهيم القديمة لن تعكس الصورة الحقيقية لمخاطر العمل الرقمي.

تعقيد العلاقة القانونية

بينما تفترض الأطر التقليدية علاقة ثنائية مباشرة بين صاحب العمل والعامل، فإن المنصات الرقمية تتضمن عدة أطراف وهي المنصة والوسيط التقني والعميل النهائي والعامل هذا يؤدي إلى تصنيف خادع للمقاولين المستقلين والذي يحدّ من إمكانية حماية العمالة عبر التشريعات القائمة.

حدود الإنفاذ الوطني مقابل الطبيعة العابرة للحدود

الأنظمة التقليدية تعمل ضمن نطاق الدولة فقط بينما المنصات الرقمية غالبا ما تسجل شركاتها في مناطق مختلفة عن مكان تنفيذ العمل ما يجعل الإنفاذ الوطني غير فعال ويخلق فجوة تنظيمية بدون آليات تعاون دولية تصبح الرقابة والتفتيش قاصرة على الحدود الوطنية، مما يترك العمال في الدول الأقل تنظيماً عرضة لانتهاكات متعددة.

التحديات في التغطية القانونية والاجتماعية

القصور في التفتيش التقليدي يمتد إلى ضعف التغطية بالحماية الاجتماعية، إذ يظل معظم العاملين على المنصات غير مشمولين بتأمين صحي أو تعويضات عن إصابات العمل. تفتيش تقليدي يركز على المنشآت المادية لا يمكنه مراقبة هذه الجوانب أو التأكد من تطبيق حقوق العمال الرقمية.

اذن نجد آليات التفتيش التقليدية غير قادرة على التعامل مع الاقتصاد الرقمي لأن:

- بيئة العمل أصبحت رقمية ولامكانية، ومشتتة جغرافياً.
- التحكم بالعمل أصبح خوارزمياً، مع بيانات محتكرة وغير متاحة للمفتشين.
- العلاقة القانونية متعددة الأطراف والتصنيف الخاطئ يحرم العمال من حقوقهم.
- الإنفاذ يقتصر على الحدود الوطنية بينما المنصات تعمل دولياً.
- الحماية الاجتماعية والرقابة على الدخل غير منتظمة.

هذه العوامل مجتمعة تؤكد الحاجة إلى تصميم أطر تفتيش مبتكرة تتضمن أدوات رقمية لضمان قدرة النظام الدولي على حماية حقوق العمال في بيئة العمل الحديثة.

الفجوة في التفتيش التقليدي	الوصف	الركيزة المقترحة لمعالجتها	كيف تعالج الركيزة الفجوة
العمل لامكاني ومشتت جغرافياً	العمال ينفذون مهامهم من منازلهم أو مواقع مختلفة عبر الإنترنت	استقلالية وتأهيل أجهزة التفتيش الرقمي	إنشاء وحدات تفتيش متخصصة مدربة على التدقيق الرقمي والخوارزمي قادرة على التعامل مع بيئة العمل اللامكانية

الفجوة في التفتيش التقليدي	الوصف	الركيزة المقترحة لمعالجتها	كيف تعالج الركيزة الفجوة
احتكار البيانات والخوارزميات	المنصات تتحكم في توزيع المهام،-التقييم -الأجور- والفصل دون شفافية	حق الوصول القانوني إلى "مكان العمل الرقمي"	تمكين المفتشين من الوصول إلى سجلات التوزيع قواعد البيانات أنظمة الدفع والخوارزميات مع حماية الخصوصية
علاقة متعددة الأطراف وتصنيف خادع	العمال يُصنفون كمقاولين مستقلين والعميل أو الوسيط يتدخل	سلطات التحقيق والإنفاذ	منح المفتشين صلاحيات إصدار أوامر تصحيحية، فرض غرامات تعليق الممارسات الخاطئة والإحالة للقضاء عند الحاجة
ضعف الوقاية والمراجعة	عدم وجود آليات تقييم مسبق لتأثير الخوارزميات على العمال	النهج الوقائي والتشاركي	إلزام المنصات بإجراء تقييمات أثر خوارزمي دورية وإشراك ممثلي العمال في مراجعة أنظمة الإدارة الرقمية
إنفاذ محدود على المستوى الوطني	المنصات العابرة للحدود تسجل شركاتها في ولايات قضائية مختلفة	التعاون الدولي وعبر الحدود	إنشاء آليات تبادل معلومات بين أجهزة التفتيش الوطنية وإنفاذ العقوبات بشكل متناسق لمكافحة الملاذات التنظيمية
تركيز تقليدي على السلامة وساعات العمل	التفتيش التقليدي لا يشمل تقييم الخوارزميات- الدخل غير المنتظم -والفصل الآلي	جميع الركائز مجتمعة	الجمع بين التفتيش الرقمي الشفافيةو الحماية الاجتماعية والنهج الوقائي للتعامل مع طبيعة العمل الحديثة

الركائز الأساسية لمشروع الاتفاقية الدولية للعمل على المنصات الرقمية

تهدف الركائز التالية إلى معالجة الفجوات التنظيمية وقصور آليات التفتيش التقليدية لضمان حماية حقوق العمال في بيئة العمل الرقمية الحديثة:

استقلالية وتأهيل أجهزة التفتيش الرقمي

تتطلب بيئة العمل الرقمي وجود وحدات تفتيش متخصصة داخل هيئات التفتيش الوطنية مجهزة بالمعرفة التقنية والقانونية اللازمة للتعامل مع المنصات الرقمية يشمل ذلك تدريب المفتشين على التدقيق الخوارزمي تحليل البيانات والاستقلالية الوظيفية لهذه الوحدات ضرورية لضمان عدم

التأثر بالضغط التجاري أو السياسي وتمكين المفتشين من أداء مهامهم بكفاءة وموضوعية هذه الركيزة تعالج بشكل مباشر الفجوة الناتجة عن غياب خبرة المفتشين في بيئة رقمية معقدة ولامكانية.

حق الوصول القانوني إلى "مكان العمل الرقمي"

في ظل غياب بيئة مادية واضحة يصبح "مكان العمل" رقميًا ومتمثلًا في المنصة نفسها وواجهاتها تهدف هذه الركيزة إلى ضمان حق المفتشين المعتمدين في الوصول إلى واجهات المنصة وسجلات التوزيع ومعايير الخوارزميات وأنظمة الدفع وآليات التقييم بحيث يتضمن ذلك ضمانات صارمة لحماية خصوصية البيانات الشخصية للعمال هذا الحق يعالج مشكلة احتكار البيانات الرقمية وغياب إمكانية التفتيش المباشر.

سلطات التحقيق والإنفاذ

تمكين المفتشين من إصدار أوامر تصحيحية تعليق الممارسات الخوارزمية الضارة فرض غرامات على عدم الشفافية أو التصنيف الخاطئ والإحالة إلى القضاء عند اللزوم هذا الإطار يعزز جدوى التفتيش الرقمي ويربط بين اكتشاف المخالفات واتخاذ إجراءات ملموسة بما يعالج الفجوة الناتجة عن الإنفاذ الوطني المحدود في مواجهة منصات تعمل عبر دول متعددة.

النهج الوقائي والتشاركي

تشمل هذه الركيزة إلزام المنصات بإجراء تقييمات دورية وإشراك ممثلين عن العمال في تصميم ومراجعة أنظمة الإدارة الرقمية هذا النهج يعكس مبدأ "العامل ليس سلعة" الذي تؤكد عليه الحملات النقابية الدولية ويضمن إشرافًا مستمرًا على القرارات الآلية التي تؤثر على حقوق العمال كما يساهم النهج الوقائي في تقليل الانتهاكات قبل وقوعها، بدلاً من الاقتصار على التدابير العقابية بعد حدوث المخالفات. ([ITUC, 2025])

التعاون الدولي وعبر الحدود

نظرًا للطبيعة العابرة للحدود للعمل على المنصات الرقمية تتضمن هذه الركيزة إنشاء آليات لتبادل المعلومات بين أجهزة التفتيش الوطنية، تسجيل المنصات العابرة للحدود وإنفاذ العقوبات بشكل متناسق يهدف هذا التعاون إلى مكافحة استخدام ما يُعرف بـ"الملاذات التنظيمية" حيث تسجل المنصات شركاتها في دول ذات تنظيم ضعيف لتجنب الالتزامات القانونية مما يضمن توحيد معايير الرقابة والإنفاذ عبر الحدود ويعزز حماية العمال في كل الدول التي تعمل فيها المنصات.

4- الأحكام المقترحة للاتفاقية الدولية الجديدة للعمل على المنصات

التوصيات العملية

إن تحديث إطار التفتيش الدولي لمواكبة اقتصاد المنصات الرقمية ليس رفاهية تشريعية بل ضرورة استراتيجية لضمان التوازن بين التقدم التكنولوجي وحقوق العمال ومنع سباق نحو تخفيض المعايير والحماية من استغلال التصنيف الخاطئ والفجوات العابرة للحدود فبناءً على تحليل الفجوات والركائز والأحكام المقترحة نوصي بالخطوات العملية التالية:

دعم خيار الاتفاقية الملزمة مع توصية توجيهية

يجب أن يتم اعتماد اتفاقية دولية ملزمة في عملية منظمة العمل الدولية الجارية، مقترنة بتوصية توجيهية تفصيلية تحدد معايير التفتيش الرقمي، الشفافية الخوارزمية، وحماية حقوق العمال.

إنشاء وحدات تفتيش رقمية وطنية مستقلة

يُوصى بأن تقوم كل دولة طرف بإنشاء وحدات تفتيش رقمية متخصصة خلال فترة زمنية محددة من اعتماد الاتفاقية مجهزة بموارد مالية وتقنية مستقلة وبرامج تدريب مستمرة للمفتشين على التدقيق الرقمي والتحليل الخوارزمي.

الشفافية الخوارزمية كشرط لترخيص المنصات

يجب إلزام المنصات بتقديم واجهات برمجة تطبيقات آمنة وشفافة للمفتشين، وكشف معايير التوزيع والتقييم والتسعير، كشرط أساسي لمزاولة النشاط في أي دولة طرف.

ربط التفتيش بالحقوق النقابية

يتم ضمان حق العمال في التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية دون أي عوائق رقمية أو تصنيفية مع ربط نتائج التفتيش بتقوية الحماية الاجتماعية.

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي

ينبغي إنشاء آليات تنسيق تفتيشي بين الدول سجل دولي للمنصات العابرة للحدود والاعتراف المتبادل بقرارات التفتيش والعقوبات.

الأحكام المقترحة للاتفاقية الدولية الجديدة للعمل على المنصات الرقمية

المادة 1 :- التعريفات والنطاق

تضع هذه المادة أساساً قانونياً واضحاً لتطبيق الاتفاقية من خلال تعريف شامل للمفاهيم الأساسية:

عامل المنصة:- أي شخص يؤدي خدمات مقابل أجر عبر منصة رقمية أو تطبيق بغض النظر عن صفة العمل التعاقدية أو مدة الخدمة.

الإدارة الخوارزمية : - الأنظمة الرقمية الآلية التي تتحكم في توزيع المهام، تقييم الأداء، الأجور، أو إنهاء الخدمة.

التفتيش الرقمي : -عمليات المراجعة والتحقق التي يقوم بها المفتشون باستخدام أدوات رقمية للوصول إلى بيانات المنصات وواجهات الإدارة الخوارزمية.

مكان العمل الافتراضي :- البيئة الرقمية التي يتم فيها تنفيذ المهام، بما يشمل الأجهزة، التطبيقات، والسجلات الرقمية.

المادة 2:- إنشاء أجهزة التفتيش المتخصصة

تلتزم كل دولة طرف بتأسيس وحدات متخصصة ضمن هيئات التفتيش الوطنية، تتمتع بالاستقلالية والقدرة على العمل دون تأثير سياسي أو تجاري. تشمل المسؤوليات:

- تدريب المفتشين على التدقيق الخوارزمي وتحليل البيانات.
- توفير الموارد التقنية والمالية اللازمة لضمان فعالية التفتيش الرقمي.
- دعم من صندوق تقني دولي مقترح لتبادل الخبرات والأدوات الحديثة بين الدول.

المادة 3:- صلاحية الوصول والشفافية الخوارزمية

تمنح الاتفاقية حقاً قانونياً واضحاً للمفتشين للوصول إلى بيانات المنصات والأنظمة الخوارزمية، بما يشمل:

- معايير توزيع المهام، التسعير، وآليات تقييم الأداء.
- سجلات التواصل، بيانات الدفع، ومعايير إنهاء الخدمة التلقائي.
- توفير برمجة تطبيقات آمنة ومعيارية للتفتيش بما يحافظ على سرية البيانات وحقوق العمال

المادة 4:- مكافحة التصنيف الخاطئ وضمان الحقوق النقابية

تلتزم الدول بمنع أي إعادة تصنيف للعاملين كمقاولين مستقلين بهدف التهرب من الالتزامات القانونية. كما تضمن المادة:

- حق العمال في التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية.
- عدم وجود عوائق تصنيفية أمام ممارسة الحقوق النقابية بما يتوافق مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية

المادة 5:- حماية البيانات والخصوصية وآليات الإنفاذ

تضع هذه المادة معايير صارمة لاستخدام البيانات أثناء التفتيش الرقمي:

- منع استخدام بيانات التفتيش لأغراض تجارية أو مراقبة جماعية خارج إطار إنفاذ معايير العمل.
- تمكين المفتشين من إصدار أوامر وقف فوري لأي ممارسات تشكل خطراً جسيماً على كرامة العامل أو سلامته النفسية/الجسدية.

المادة 6:- التعاون الدولي وعبر الحدود

نظراً للطبيعة العابرة للحدود للعمل على المنصات الرقمية، تنص المادة على:

- إنشاء سجل دولي للمنصات العاملة عبر الحدود.
- آليات تنسيق تفتيشي بين الدول بما يسمح بالاعتراف المتبادل بقرارات التفتيش والعقوبات الصادرة في دولة أخرى

المادة 7:- التشاور الثلاثي والمشاركة العمالية

تؤكد الاتفاقية على النهج الثلاثي المعتمد في منظمة العمل الدولية:

- إلزام الحكومات بإشراك منظمات العمال وأصحاب المنصات في صياغة لوائح التفتيش الرقمي.
- مشاركة ممثلي العمال في مراجعة أدوات التدقيق الخوارزمي وتطوير معايير الشفافية.
- إشراك أصحاب المنصات في تدريب المفتشين وتحسين نظم الإدارة الرقمية.

الخاتمة

من خلال تحليل الفجوات يمكن القول إن الحاجة اليوم ليست مجرد تحديث قانوني جزئي بل لإطار شامل ودولي يجمع بين الالتزام القانوني وحماية الحقوق حيث ان الركائز المقترحة من إنشاء وحدات تفتيش رقمية مؤهلة إلى ضمان الوصول القانوني للبيانات وتفعيل التعاون الدولي تمثل خارطة طريق عملية لتكييف التفتيش الدولي مع التحديات الرقمية الجديدة.

المصادر و المراجع

- منظمة العمل الدولية – عملية وضع معايير عمل المنصات (2025-2026)
- منظمة العمل الدولية – التقرير الأولي بشأن عمل المنصات (فبراير 2025)
- اتحاد النقابات العالمي (ITUC) – حزمة أدوات الحملة الدولية (فبراير 2025)
- صندوق النقد الدولي – الاقتصاد غير الرسمي وآثاره المالية (2020)
- البنك الدولي – قاعدة بيانات الاقتصاد غير الرسمي والخسائر الضريبية (2024)
- منظمة العمل الدولية – تقرير الحماية الاجتماعية في العالم (2024-2026)